أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

م.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي
جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٨/٦/٢٤ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٨/٩/٧

ملخص البحث :

برزت أزمة الملف النووي الإيراني على الساحة الدولية منذ عام ٢٠٠٢ ، بعدما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عن وجود مفاعلات نووية سرية في إيران ، لم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومنذ ذلك الوقت أخذ هذا الملف يتأزم تدريجيا ، حتى وصل مرحلة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي ، لفرض عقوبات دولية على إيران بسبب رفضها إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم . وفي ضوء هذا التصعيد وتلافيا لحدوث أي مواجهة عسكرية مع إيران ، تبنى الإتحاد الأوربي ومن خلال (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ، القيام بإجراء مفاوضات مع إيران، لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم . وقد بدأت هذه المفاوضات منذ نهاية عام ٢٠٠٣ ، واستمرت لأكثر من أربعة سنوات ، عرضت الدول الأوربية خلالها على إيران حوافز تجارية واقتصادية وتقنية ، لكنها لم تجد نفعا أمام إصرار إيران على الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي في نهاية المطاف إلى فرض عقوبات دولية على إيران ، كان أخرها في الثالث من آذار / مارس عام ٢٠٠٨ ، والتي بموجبها أنهت إيران مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

The Crisis of Iranian Nuclear Program And European Union stance from it 2002-2008

lecturer Dr. Mohammed A. Younis AL-Obaydee
University of Mosul/ Regional Studies Centre

Abstract:

The Crisis of Iranian nuclear program arised on the international arena since 2002 after Mujahidi-khalq organization had explored the existence of Secret nuclear reactor in Iran . The Iranian government did not explore this

to the International Agency for Atomic Energy . Since then , the crisis began to be complicated gradually and U.S.A threatened to handle this file to the Security Council in order to impose international sanctions on Iran . In the light of this crisis and in order not to face Iran militarily , E.U. had adopted through (Britain , Germany and France) holding negotiations with Iran to stop its program . These negotiations has started at the end of 2003 and has continued for more than four years . European states presented for Iran trade , economic and technical motives but all these efforts went in vain . This has pushed International Security Council to impose international Sanctions on Iran on March , 3 , 2008 . These sanctions has ended the negotiations between Iran and E.U. and has limited the issue with the international Agency .

مقدمة:

حظي ملف إيران النووي باهتمام كبير من قبل الدول الغربية الكبرى ، والتي رأت فيه تهديدا مباشرا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ، من خلال تأكيدها على أن إيران تسعى إلى امتلاك الطاقة النووية وتوظيفها لأغراض عسكرية هدفها في النهاية امتلاك القنبلة النووية ، بينما تنفي إيران الاتهامات الغربية ، وتؤكد على أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية والهدف منه دعم قطاع الطاقة في إيران .

وكان لاختلاف وجهات النظر بين الجانبين الإيراني والغربي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية حول طبيعة البرنامج وحقيقته ، فضلا عن العداء المستمر بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، دور كبير في تأزم ملف إيران النووي ، وهو ما دفع بالاتحاد الأوربي ومن خلال الدول الثلاث (بريطانيا ، فرنسا و ألمانيا) إلى تبني دور الوسيط والمفاوض لحل الأزمة وحسمها ،عن طريق محاولة إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل عدد من الحوافز .

ولأهمية هذا الموضوع ودور الاتحاد الأوربي فيه، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على جهود الاتحاد الأوربي عن طريق (بريطانيا ، فرنسا وبريطانيا) في تسوية الملف النووي الإيراني، من خلال محاولة إقناع جمهورية إيران الإسلامية بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل حوافز سياسية واقتصادية .

أولا : نظرة في نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

تعود البدايات الأولى للاهتمام الإيراني بالطاقة النووية إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ –١٩٧٩) ، الذي أعلن في بداية العقد السابع من القرن المنصرم عن رغبة بلاده بامتلاك الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية[١] ، وكان الشاه قد مهد لهذا الإعلان بتوقيع اتفاقية للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ والتي تم بموجبها إنشاء مفاعل طهران للأبحاث النووية ، والذي بدا العمل فيه عام ١٩٦٧[٢] ، وهو العام الذي عززت إيران توجهاتها النووية ، بشراء مفاعل نووي صغير من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة (٥ ميكاواط) [٣].

وفي عام ١٩٦٨ ، ولإضفاء الصبغة السلمية للمشروع النووي، وقعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Pan Treaty) (N.P.T) [٤] ، ثم صادقت عليها عام ١٩٧٠ ، وأكدت بعد ذلك التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency) (I.A.E.A.) [٥] ،على سلمية البرنامج النووي الإيراني(Nuclear Program of Iran)، والتزام إيران ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها [٦].

وقد خطط الشاه لبناء (٢٣) محطة نووية في معظم أنحاء إيران ، والوصول إلى طاقة تبلغ (٢٨٠٠٠ ميكاواط)، ووضع سقفا زمنيا لهذا المشروع ينتهي في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم[٧] .

ومن هذا المنطلق بدا الشاه توجهه هذا ، بتأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٤ [٨]، وعقد اتفاقيات لإنشاء محطات نووية مع بعض الشركات العالمية ، فوقع في العام ١٩٧٦ على اتفاق مع شركة (سيمنز Siemens) الألمانية لإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر) جنوب إيران على ساحل الخليج العربي[٩] وبطاقة تصل إلى (١٢٠٠ ميكاواط) لكل مفاعل ، وقد وصلت مرحلة إنشاء المفاعلات إلى نسبة ٦٠–٧٠ % وحال سقوط نظام الشاه دون إتمامها[١٠]. واشتركت فرنسا كذلك في مجال التعاون النووي مع إيران ، فاتفقت إيران مع شركة (فراما توم FramaTum) الفرنسية على بناء مفاعلين آخرين على نهر الكارون جنوب غرب إيران وبطاقة توليدية تصل كل منها إلى (٩٠٠ ميكاواط)[١١]، كما اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء ثمانية مفاعلات نووية ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية جمدت الاتفاق بعد انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام ١٩٧٦ ، الذي أعلن عن عزمه العمل من اجل الحد من انتشار التكنولوجيا النووية وبخاصة في المجالات العسكرية[١٢] ، لكن ذلك لم يمنع الشاه من إرسال العشرات من الباحثين والفنيين في مجال الطاقة النووية إلى الولايات المتحدة وأوربا بهدف تطوير امكاناتها في هذا المجال [١٣] .

بعد قيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ ، توقف البرنامج الإيراني عن العمل ، بعد أن أصدرت الحكومة الإيرانية الجديدة قرارا بتعليق جميع الأنشطة النووية لمدة خمس سنوات [١٤] حيث ألغت إيران اتفاقيات بناء المفاعلات النووية التي كان الشاه قد وقعها مع بعض الشركات ، وقامت الحكومة الجديدة بإيقاف كافة أوجه التعاون النووي مع الدول الغربية[١٥] ، باعتبارها أعمالا منافية لمبادئ الإسلام [١٦] .

دفعت الحرب العراقية – الإيرانية(١٩٨٠–١٩٨٨) إيران ولاسيما بعد عام ١٩٨٤ إلى إعادة النظر في سياستها النووية ، ووظفت تخصيصات مالية جديدة لمشاريعها النووية التي بدأت في مفاعل أمير آباد النووي شمال غرب العاصمة طهران والذي يعرف ألان بكلية أمير آباد الفنية[١٧] ، كما استأنفت الأبحاث النووية في مفاعل طهران النووي، وفي العام ذاته افتتحت إيران وبالتعاون مع الصين وفرنسا وباكستان مركز أبحاث للطاقة النووية في جامعة أصفهان بوسط إيران ، وتطورت مسيرة البرنامج النووي بعد ذلك ، حيث اتجهت الحكومة الإيرانية عام ١٩٨٥ إلى إعادة تعاونها النووي مع الدول ذات الخبرة النووية ، فوقعت عام ١٩٨٧ على اتفاقية للتعاون النووي مع باكستان،تم بموجبها إرسال (٣٩) خبير نووي إيراني إليها، بهدف تطوير خبراتهم النووية في المنشآت الباكستانية[١٨] ، كما دعت الحكومة الإيرانية العلماء الإيرانيين الذين تركوا البلاد بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ إلى العودة إلى الوطن [١٩] ، واتفقت مع الأرجنتين على تزويد احد مفاعلاتها النووية بـ (٢٠%) من اليورانيوم المخصب، فضلا عن إرسال بعض الإيرانيين للتدريب في المنشآت النووية الأرجنتينية، ونجحت بين عامي١٩٨٧–١٩٩١ بالحصول على التكنولوجيا النووية اللازمة لتطوير برنامجها النووي[٢٠].

بعد وفاة مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني عام ١٩٨٩ ، دعا علي خامنئي الذي أصبح المرشد الأعلى للثورة في إيران ، العلماء والباحثين الإيرانيين إلى زيادة جهودهم والعمل بسرعة من اجل توفير الطاقة النووية للبلاد [٢١]. واستمرت إيران بعد عام ١٩٩٠ في مسيرة تطوير قدراتها النووية ، فأنشأت في طهران عام ١٩٩٢ مفاعلا نوويا جديدا بطاقة (٥ ميكاواط) ، كان الهدف من إنشائه هو لأغراض البحث النووي[٢٢].

أثارت نشاطات إيران النووية حفيظة بعض القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي طالبت بضرورة قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المفاعلات النووية الإيرانية ، وقد استجابت الوكالة لهذه النداءات، فقام فريق من مفتشي الوكالة بزيارة المواقع النووية الإيرانية عام ١٩٩٢ ، وبعد انتهاء الزيارة أصدر فريق التفتيش تقريرا أكد فيه التزام إيران بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وعدم انتهاكها لها [٢٣].

لم يمنع هذا الحدث إيران من الاستمرار في سعيها لامتلاك وتطوير قدراتها النووية ، فاتفقت مع الصين عام ١٩٩٣ ، على إنشاء مفاعلين نوويين في منطقة (إستي جلال) قرب

مدينة بوشهر بطاقة (٣٠٠ ميكاواط)، لكن ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين حالت دون إتمام الاتفاق[٢٤]. أما أهم اتفاقات التعاون النووي الذي وقعته الحكومة الإيرانية فكان مع روسيا الاتحادية عام ١٩٩٥ ، وتضمن إنشاء مفاعلين نوويين بطاقة (١٠٠٠ميكاواط) في محطة بوشهر على ساحل الخليج العربي بكلفة مليار دولار [٢٥] وكان هذا الاتفاق فاتحة عهد للتعاون النووي الموسع بين البلدين ، حيث أعقب هذا الاتفاق العديد من الصفقات والاتفاقات النووية بينهما وبشكل متواصل ، تضمنت قيام روسيا الاتحادية ببناء وتزويد إيران بالمفاعلات النووية والوقود اللازم لتشغيلها ، فضلا عن تقديم التكنولوجيا والتقنية النووية اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإيراني[٢٦] واستمرت إيران في نشاطاتها النووية ، وفي أجراء التجارب الصاروخية القادرة على حمل الرؤوس النووية . وفي الوقت الذي تتهم فيه الدول الغربية إيران بالسعي لامتلاك السلاح النووي ، تنفي إيران باستمرار الاتهامات الغربية لها ، وتؤكد على سلمية برنامجها النووي ، واستمر هذا الحال حتى عام ٢٠٠٢ ،عندما كشف النقاب عن وجود مفاعلات نووية لم تكشف عنها إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما أثار قلق وريبة الوكالة الدولية، وتسبب في قيام أزمة الملف النووي الإيراني[٢٧].

ثانيا: أزمة الملف النووي الإيراني

طيلة عقد التسعينيات من القرن المنصرم ، كانت إيران مستمرة في نشاطاتها النووية وفي تطوير برنامجها النووي ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتهمان إيران وباستمرار، بأنها تسعى إلى تطوير الطاقة النووية لاستخدامها للأغراض العسكرية وإنتاج القنبلة النووية ، في الوقت ذاته كانت إيران تنفي باستمرار هذا الاتهام وتؤكد على أن الهدف من نشاطاتها النووية هو زيادة حجم الطاقة الكهربائية في إيران ، وكانت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤكد على أن إيران تستخدم الطاقة الذرية للأغراض السلمية ،ولا يوجد ما يشير إلى استخدام هذه الطاقة للأغراض العسكرية[٢٨]. ولم تمنع هذه التقارير التي صدرت عن الوكالة الدولية وبّرأت فيها الساحة الإيرانية من استمرار اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بالسعي لامتلاك القنبلة النووية ، مؤكدة على أن هذه التقارير ليست دليلا على عدم سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية [٢٩] . وقد أكدت احدى التقارير والصادرة عن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) . والذي عرضت على الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton (١٩٩٣-٢٠٠٠) في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٠ ، قدرة إيران على امتلاك السلاح النووي ، ودفع الغموض الذي أحاط بالبرنامج النووي الإيراني وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى إخبار الرئيس كلينتون بقدرة وإمكانية إيران لامتلاك السلاح النووي ،حتى تتخذ الأجهزة الفنية في الولايات المتحدة الأمريكية احتياطاتها في مواجهة أي تطور في المستقبل يشهده البرنامج النووي الإيراني[٣٠].

تعود بدايات أزمة الملف النووي الإيراني، الى الرابع عشر من آب / أغسطس عام ٢٠٠٢ ، عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة[٣١] وخلال مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن ، عن وجود مصنع سري لتخصيب اليورانيوم في محطة (ناتانز) بوسط إيران، وعن وجود منشأة لإنتاج المياه الثقيلة قرب مدينة (آراك) غرب العاصمة طهران، وأعطت المنظمة ولأول مرة معلومات تفصيلية عن هذين الموقعين [٣٢] .

دفعت هذه التطورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مطالبة إيران بتقديم إيضاحات وتفسيرات وافية حول مفاعلاتها النووية في ناتانز وآراك ، وبموجب هذا الطلب وافقت إيران على أن يقوم محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة من الخبراء بزيارة إيران في تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٢ ، والقيام بمباحثات مع المسؤولين الإيرانيين ، لكن الذي حدث أن إيران طلبت من الوكالة الدولية إرجاء زيارة وفد الوكالة إلى شباط / فبراير عام ٢٠٠٣ لأسباب لم يكشف عنها[٣٣].

وبناء على الرغبة الإيرانية، قام البرادعي وبرفقته وفد من خبراء الوكالة بزيارة إيران في شباط / فبراير ٢٠٠٣ ، لغرض التفتيش والتحقق من عمل المنشآت النووية في ناتانز وآراك، وقال احد خبراء الوكالة " هناك قلة قليلة من الدول التي استطاعت أن تتقن تخصيب اليورانيوم ذي المقياس الصناعي ، والآن أصبحت إيران إحدى هذه الدول " [٣٤] ، وقد فوجئ وزير الخارجية الأمريكي كولن باول(Collin Paul) بهذا التطور وقال في التاسع من آذار / مارس عام ٢٠٠٣ " نكتشف فجأة أن إيران متقدمة أكثر مما ظننا وان لديها برنامجاً لتطوير الأسلحة النووية أكثر نشاطا مما توقعنا " [٣٥].

بعد انتهاء زيارة البرادعي لإيران، عقد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكون من ٣٥ دولة اجتماعا في السابع عشر آذار / مارس ٢٠٠٣ ، حث من خلاله البرادعي إيران على الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ودعا إيران إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي ، وأصدر مجلس الوكالة بيانا أشار إلى انتهاكات إيران لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ولاتفاقية الحماية التي تمنع مثل هذه الانتهاكات [٣٦].

إزاء هذه التطورات قدم البرادعي في السادس من حزيران / يونيو ٢٠٠٣ تقريرا إلى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول المفاعلات النووية الإيرانية في ناتانز وآراك [٣٧] ، وحث البرادعي بعد عدة أيام من تقريره إيران على السماح لمفتشي الوكالة بأخذ عينات بيئية من المواقع التي يشك فيها بوجود أنشطة لتخصيب اليورانيوم [٣٨] . وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر مجلس حكام الوكالة الدولية قرارا في التاسع عشر من حزيران / يونيو ٢٠٠٣دعا فيه إيران إلى التخلي عن أنشطتها النووية، تجاهلت الحكومة الإيرانية قرار الوكالة ، واستمرت في أنشطتها النووية ، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث مجلس حكام

الوكالة الدولية إلى إصدار قرار ثاني في الثاني عشر من أيلول / سبتمبر من العام ذاته ، دعا فيه إيران على ضرورة إعطاء مفتشي الوكالة الدولية الحرية الكاملة في عمليات التفتيش، وعلى إيران تقديم تقرير مفصل عن وارداتها من المواد النووية والمعدات والبرامج التي لم يكشف عنها سابقا[٣٩] ، وحدد القرار يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣، موعدا نهائيا لإيران لتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكافة المعلومات الخاصة ببرامجها وأنشطتها النووية القديمة منها والحديثة [٤٠].

وأثر موقف الوكالة الحازم من الملف النووي الإيراني ، قدمت إيران في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ ، تقريرا إلى مدير الوكالة الذرية محمد البرادعي ، اعترفت خلاله بأنها كانت تقوم بتخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم منذ عام ١٩٨١ [٤١] ، وأعربت عن استعدادها لتوقيع " البروتوكول الإضافي " ، الذي يمنح مفتشي الوكالة الحرية الكاملة في القيام بإجراءات التحقق من البرنامج النووي الإيراني [٤٢] ، وطرحت إيران من جانبها مبادرة لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ،في محاولة لكسب ثقة مجلس حكام الوكالة الدولية، وتنفيذ فقرة الاتفاق الخاص مع الاتحاد الأوربي بـ" التعاون المستعجل والقريب " في إشارة إلى ضرورة إبداء إيران تعاونها الكامل والسريع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٤٣].

واثر هذا التطور في الموقف الإيراني ، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرسال فريق تفتيش إلى إيران ، قام بأخذ عينات من بعض المواقع النووية الإيرانية ، وقد أكدت مختبرات الوكالة وجود آثار عالية التخصيب لليورانيوم في بعض العينات ، وهذا ما دفع الملف النووي الإيراني نحو الأزمة ، حيث أرسل البرادعي فريق تفتيش آخر إلى إيران في نهاية تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٣ ، وقام البرادعي شخصيا بزيارة إيران، التقى خلالها بـ(حسن روحاني) نائب الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) والمسؤول عن الملف النووي الإيراني ، والذي أكد للبرادعي أن نشاطات إيران النووية تأتي ضمن نطاق حقها في تخصيب اليورانيوم وضمن الإطار العام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [٤٤]. بدوره أصدر البرادعي في العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣ تقريره الثالث عن البرنامج النووي الإيراني (الأول كان في حزيران / يونيو والثاني كان في آب / أغسطس ٢٠٠٣) ، وبالرغم من هذه التقارير لم تثبت أو تؤكد قيام إيران بممارسة أنشطة تتعلق بالأسلحة النووية ، لكنها أكدت على أن إيران لم تلتزم ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وأنها اخفت بعض المعلومات عن نشاطاتها النووية [٤٥] ، وبناءً على تقرير البرادعي طلب مجلس الوكالة من إيران مزيدا من المعلومات حول برنامجها ونشاطاتها النووية بشكل كامل والتعامل مع الوكالة الدولية بشكل صريح وشفاف ، وهو ما دفع إيران في الثامن عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ إلى التوقيع على " البروتوكول الإضافي " مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في محاولة لكسب ثقة مجلس الوكالة وطمأنته ،

وبموجب هذا الاتفاق التزمت إيران بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية بزيارة المنشآت النووية الإيرانية وتفتيشها بصورة مفاجئة وفي أي وقت تختاره الوكالة ، مع تقديم كافة التسهيلات اللازمة لوصول فرق التفتيش إلى أي موقع نووي تختاره[٤٦].

وبحسب هذا الاتفاق قام العديد من فرق التفتيش بزيارة وتفتيش المواقع النووية الإيرانية ، أظهرت نتائجها وجود شكوك وغموض حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني ، وهو ما دفع بعض أعضاء مجلس حكام الوكالة وفي مقدمتهم المندوب الأمريكي، إلى اتهام إيران مجددا بامتلاكها برنامجاً نووياً سرياً، هدفه إنتاج أسلحة نووية، وأنها خرقت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وهو ما دفع المندوب الأمريكي إلى مطالبة أعضاء مجلس حكام الوكالة بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي ، لكن مجلس حكام الوكالة لم يستجب لطلب المندوب الأمريكي ، واكتفى بإصدار قرار في الثامن عشر من حزيران / يونيو ٢٠٠٤ وبّخ فيه إيران لعدم تعاونها بشكل تام مع مفتشي الوكالة الدولية ، وطالبت الوكالة في قرار آخر لها في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ ، إيران بوقف فوري لجميع أنشطة تخصيب اليورانيوم ، والكشف الحقيقي والكامل عن برنامجها النووي ، إلا أن إيران رفضت القرار ، وأعربت وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك كمال خرازي بعدم الامتثال لأي مطالب جديدة تتعلق بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم ، وهو ما دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية إلى إصدار قرار في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، أكد فيه إن الوكالة لم تتأكد ولم تصل إلى حقيقة أن إيران ليس لديها نشاطات نووية سرية تسعى من خلالها لامتلاك السلاح النووي، برغم المعلومات التي قدمتها إيران عن البرنامج النووي ، والتي أشارت إلى عدم وجود نشاطات عسكرية نووية[٤٧].

وأمام الموقف الذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مجلس حكام الوكالة الدولية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات عليها ، وبين موقف الوكالة الدولية الداعي إلى التأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني وهو ما يؤيده الاتحاد الأوربي، قام الأخير من خلال ثلاثة من أعضائه (بريطانيا ، ألمانيا و فرنسا) بإجراء مفاوضات طويلة مع إيران في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية ، وهذا ما سيتطرق إليه البحث تفصيليا .

ثالثا : الاتحاد الأوربي والملف النووي الإيراني

في إطار بيان لوكسمبورغ(مقر الاتحاد الأوربي) الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في الثالث والعشرين من حزيران / يونيو عام ٢٠٠٣ ، والذي تبنت دول الاتحاد الأوربي بموجبه استراتيجية جديدة تهدف إلى الحد من الانتشار النووي في العالم ، ولتفعيل هذه

السياسة والانتقال بها من الحيز النظري إلى العملي ، قررت دول الاتحاد الأوربي القيام بأجراء مفاوضات مع إيران لحملها على التخلي عن برنامجها النووي مقابل بعض الحوافز . ويتفق الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشان برنامج إيران النووي في نقطتين:

الأولى، هي إن حصول إيران على أسلحة نووية يعد كارثة على منطقة الشرق الأوسط ،وعلى الأمن والاستقرار فيها، ويهدد في الوقت نفسه نظام معاهدة حظر الانتشار النووي .

الثانية، أن محاولة إقناع إيران بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تكفي ، ولابد من اعتماد وسائل وخيارات أخرى لمنع إيران من امتلاك القدرات النووية (٤٨).

أختلف الجانبان الأوربي والأمريكي في آلية التعامل مع الملف الإيراني النووي، إذ يفضل الأوربيون الخيار الدبلوماسي بخلاف الموقف الأمريكي . وينطلق الموقف الأوربي من عدة اعتبارات هي :

١. إن منطقة الشرق الأوسط ليس بإمكانها تحمل المزيد من التعقيدات، وان أي حرب جديدة، قد تؤدي إلى إيقاف إمدادات النفط من منطقة الخليج العربي ، مما يؤثر على المنطقة بشكل كامل .
٢. التخوف من أن تؤدي هذه الحرب إلى زيادة ما تسميه الدول الغربية بـ" الهجمات الإرهابية " عليها ، حسبما يعتقده المسؤولون الأوربيون .
٣. إن معظم الدول الأوربية تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة في إيران، وان أي تهديد أو ضغط عليها سينعكس سلبا على مصالحها ، وهو ما لا ترغب به الدول الأوربية (٤٩).

ووفق هذه الاعتبارات، جاءت مساعي الاتحاد الأوربي، وقام وزراء خارجية كل من: بريطانيا وألمانيا وفرنسا بزيارة إلى إيران في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣، (تولت هذه الدول إجراء المفاوضات مع إيران نيابة عن الاتحاد الأوربي) ، وقد أجرى الوزراء الثلاثة، مباحثات مع الحكومة الإيرانية حول برنامجها النووي ، وافقت الحكومة الإيرانية بموجب هذه المباحثات على التوقيع على " البروتوكول الإضافي " وأعربت عن استعدادها لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم خلال فترة المفاوضات (٥٠).

وبموجب توقيع إيران على "البروتوكول الإضافي" في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، سمحت إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة مواقعها النووية ، وأكد حسن روحاني على ان موافقة إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم لا يعني تخليها بشكل نهائي عنه ، وان التعليق سيستمر طوال فترة المباحثات مع الأوربيين لبناء أجواء الثقة، والمباحثات والتي يمكن أن تستمر لأشهر وليس لسنوات (٥١).

أبدت إيران تعاونا ملحوظا في البداية ، لكن هذا التعاون لم يستمر طويلا واخذ بالتراجع وهو ما دفع بالدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه النقد إلى إيران لعدم تعاونها ، ونتيجة للضغوط الأمريكية التي تدعو إلى إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي،أعدت الدول الأوربية قرارا رفعته إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينص على عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما دفع الوكالة إلى إصدار قرار في حزيران / يونيو عام ٢٠٠٤ ، وبخ فيه إيران لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرغم الانتقاد الذي وجهته الدول الأوربية لإيران ، فإنها تحرص على إبقاء واستمرار التعاون بين إيران والوكالة نفسها، بهدف الكشف عن خبايا البرنامج النووي الإيراني [٥٢] .

ردت إيران على الموقف الأوربي، بإعلان استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، الذي وافقت على تعليقه بموجب الاتفاق مع وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا وفرنسا في العشرين من تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٣، وعزت ذلك إلى عدم التزام الأوربيين بوعودهم [٥٣]، ومع ذلك فقد أعربت إيران وعبر تصريح عبد الله رمضان زاده الناطق الرسمي باسم الحكومة الإيرانية " بان إيران مستعدة لقبول أي شكل من أشكال المراقبة ، لتبديد مخاوف المجموعة الدولية بخصوص برنامجها النووي " [٥٤].

وأمام هذا التغيير المستمر في المواقف الإيرانية ، انتقد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي إيران لعدم تعاونها الكامل والصريح مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٥٥] ، وحثوا بدورهم إيران على تعليق كافة أنشطتها النووية الخاصة بتخصيب اليورانيوم ، وحذروا طهران من أن مواصلة تحديها للمجتمع الدولي سيقودها إلى ما وصفوه " بالموقف الخطير " ، وقال في حينها وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر(Yuschka Fischer)" نحن نعتقد أن إيران يجب أن تفعل كل ما في وسعها لتنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وان هذا من مصلحتها " ، بينما حذر في الوقت ذاته، وزير الخارجية البريطاني جاك سترو(Jack Sitro) أن الاتحاد الأوربي يريد من إيران تعليقا كاملا لأنشطة تخصيب اليورانيوم وقال " إن هذه العمليات لا يمكن فتحها وغلقها مثل الصنبور"[٥٦].

وفي ضوء المساعي الأوربية لحسم الملف النووي الإيراني ، اقر الاتحاد الأوربي في السادس والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٤ مجموعة الحوافز التي سيقدمها لإيران ، لحملها على التخلي عن أنشطتها النووية الحساسة ، وقد أطلق عليها تسمية (العصا والجزرة) ، في إشارة إلى الترغيب والتهديد ، حتى تستجيب إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٥٧]، وقد قدمت الدول الثلاث في الاتحاد الأوربي (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في الحادي والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٤ المقترحات الأوربية إلى إيران، بعد مفاوضات في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتضمنت هذه المقترحات بان توقف إيران برنامجها النووي وبخاصة

أنشطة تخصيب اليورانيوم التي يمكن أن توظف لإنتاج أسلحة نووية ، مقابل تزويد إيران بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف ، وتزويدها بالوقود النووي، وأمهل الاتحاد الأوربي إيران حتى نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤، لتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم، والرد على هذه المقترحات، و إلا فانه سيتجه نحو دعم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعني فرض العقوبات على إيران [٥٨]. ومع ذلك فان الاتحاد الأوربي فضل أسلوب مقايضة إيران للتخلي عن طموحاتها النووية بخلاف الإدارة الأمريكية التي ترفض هذا الأسلوب (إعطاء إيران تكنولوجيا نووية سلمية وتزويدها بالوقود النووي مقابل وقف أعمال التخصيب)والذي قد يمكّنها من امتلاك القدرات النووية ومن ثم توظيف هذه القدرات للأغراض العسكرية [٥٩].

أعربت إيران عن موافقتها إزاء المقترحات الأوربية بشكل مبدئي ، ودخلت مع الاتحاد الأوربي في مفاوضات ، جرت في باريس في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤ ، وصفت بالصعبة والمعقدة [٦٠] وافقت إيران بموجبها على تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ابتداءً من الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤ وطوال فترة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي الذي وعد إيران بالمقابل بتعاون تكنولوجي وتجاري [٦١] .

بناءً على المفاوضات والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين ، تقدم الاتحاد الأوربي بمشروع قرار إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني وتضمن الآتي :

١. أن تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل .
٢. أن تصادق إيران على البروتوكول الإضافي مرة أخرى بدون تأخير .
٣. على إيران الالتزام بتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم وعدم الإخلال بقرار التعليق كما حدث سابقا .
٤. على إيران إعادة النظر في قراراتها المتعلقة ببناء المفاعل النووي في آراك والذي يعمل بالمياه الثقيلة .
٥. مطالبة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تقرير عن برنامج إيران النووي في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٤ .
٦. سيتخذ الاتحاد الأوربي قرارا نهائيا وفقا لتقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٦٢].

وكان مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد أقر بدوره بالإجماع الاتفاق الأوربي – الإيراني في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٤ [٦٣] . لكن لم يمض شهرٌ واحدٌ على الاتفاق الأوربي– الإيراني ، حتى أكد حسن روحاني مسؤول الملف النووي الإيراني مجددا، بان بلاده لن تتخلى عن تخصيب اليورانيوم بشكل نهائي ، موضحا أن قرار تعليق التخصيب

سيستمر فقط أثناء المفاوضات مع الاتحاد الأوربي ، وقد عد بعضهم تصريح روحاني بمثابة " صفعة " لجهود الاتحاد الأوربي الذي يسعى لإقناع إيران بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم [٦٤].

عقد الجانبان الأوربي والإيراني وفقا لاتفاق باريس عدداً من جولات المفاوضات منذ مطلع العام ٢٠٠٥ من اجل التوصل إلى اتفاق نهائي تتخلى إيران بموجبه عن أنشطة تخصيب اليورانيوم . لكنها لم تثمر عن شيء ولم يتوصل الطرفان خلالها إلى أي اتفاق، مؤكدين في نهاية كل جولة على أهمية مواصلة ومتابعة المفاوضات ضمن اتفاق باريس [٦٥] . وفي الوقت الذي تجري فيه إيران مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي، تصر في الوقت ذاته على عدم تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم بشكل نهائي، وصرح سيروس ناصري (سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) في العاصمة النمساوية فيينا " إن مسالة تخصيب اليورانيوم ليست مطروحة للنقاش " ، وهو ما أثار حفيظة وقلق الأوربيين ، الذين أبدوا عدم رضا عن تصريحات ناصري ، وعدوها "مجازفة إيرانية" [٦٦] . وقد انتقد سيروس ناصري بشدة عدم جدية الاتحاد الأوربي في مفاوضاته مع إيران ، ونبه إلى أن ذلك قد يضر باتفاق باريس [٦٧].

وفي ظل ظروف عدم التوافق الأوربي– الإيراني ، اقر مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار / مايو عام ٢٠٠٥ وبأغلبية كبيرة قرار إنتاج الوقود النووي ، ونص القرار على ان حكومة جمهورية إيران الإسلامية مصرة على توفير تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية للأمة،لضمان دورة إنتاج الوقود وإنتاج (٢٠٠٠٠ ميكاواط) من الكهرباء [٦٨] .

شكل هذا التطور تهديدا لمسيرة المفاوضات الأوربية – الإيرانية، وحذر وزراء خارجية الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في خطاب موجه إلى حسن روحاني مسؤول الملف النووي الإيراني ، بان الدول الأوربية ستدعم سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي [٦٩]. وحذر المسؤولون الإيرانيون بدورهم وعبر تصريح حميد رضا آصفي (المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية) ،الأوربيين من أية ضغوط قد تدفعهم إلى التخلي عن كل التزاماتهم الدولية بشأن ملفهم النووي ، في إشارة إلى تهديد الاتحاد الأوربي بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي [٧٠].

بعد انتخاب محمود احمدي نجاد رئيسا لإيران في حزيران /يونيو ٢٠٠٥ ، لم يطرأ على الموقف الإيراني أي تغيير ، وأكد نجاد في أول تصريح له " حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية "، داعيا أوربا إلى أن يكون أداؤها قائما على أساس الاحترام المتبادل والوفاء بوعودها، مؤكدا في الوقت ذاته على أن حكومته سوف تستمر في مواصلة المباحثات النووية مع الاتحاد الأوربي [٧١].

حدد الاتحاد الأوربي بدوره شهر تموز / يوليو عام ٢٠٠٥ موعدا لتقديم بعض المقترحات لدفع إيران نحو تمديد وتجميد أنشطتها النووية الحساسة وخاصة تلك التي تتعلق بتخصيب اليورانيوم والخروج من خلال هذه المقترحات باتفاق مع إيران ينتهي بموجبه ملف إيران النووي [٧٢] ، لكن إيران حذرت وعبر تصريح وزير خارجيتها كمال خرازي ، بأنها ستراجع موقفها من المحادثات مع الاتحاد الأوربي، إذا لم تتضمن المقترحات المزمع تقديمها من قبل الدول الثلاث حق إيران في تخصيب اليورانيوم، وصرح خرازي في هذا الصدد قائلا " إذا لم يتضمن الاقتراح الجديد لدول الاتحاد الأوربي عملية تخصيب اليورانيوم ، فإننا سنتخذ قرارات جديدة حينئذ " [٧٣] وكان محمد خاتمي الرئيس الإيراني (المنتهية ولايته) قد صرح "أن إيران ستستأنف قريبا بعض النشاطات النووية الحساسة بغض النظر عن المقترحات التي سيقدمها الاتحاد الأوربي للعدول عن ذلك " [٧٤] .

تقدمت الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في الرابع من آب / أغسطس عام ٢٠٠٥ بمجموعة مقترحات إلى إيران كانت بمثابة تطبيق لاتفاق باريس الذي ابرمه الجانبان في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ٢٠٠٤ ، وتضمنت المقترحات الأوربية النقاط الآتية :

١. الاعتراف بحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي .
٢. تزويد إيران بالوقود النووي بشكل مستمر .
٣. السماح لإيران القيام بدور إقليمي اكبر .
٤. تقديم حوافز تجارية واقتصادية لإيران تتمثل بإقامة تعاون تجاري بين الاتحاد الأوربي وإيران ودعم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية[٧٥].
٥. دعم الاتحاد الأوربي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية .
٦. تقديم إيران ضمانات موضوعية بعدم سعيها لإنتاج أسلحة نووية وان برنامجها النووي للأغراض السلمية .

لكن إيران رفضت المقترحات أعلاه، لأنها لم تتضمن السماح بتخصيب اليورانيوم[٧٦]، وتقدمت إلى الدول الأوربية الثلاث بمقترحات تضمنت النقاط الآتية :

١. أن تعترف أوربا بحق إيران بتخصيب اليورانيوم .
٢. استمرار إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم طواعية ، والسماح لها بإنتاج الوقود النووي .
٣. أن يقدم الاتحاد الأوربي ضمانات دولية بعدم تعرض برنامجها النووي إلى أي هجوم عسكري .
٤. وضع جدول زمني يتناسب مع أنشطة تخصيب اليورانيوم ضمن المسموح به .

٥. استئناف النشاط النووي في أصفهان وناتانز وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

رفض الاتحاد الأوربي المقترحات الإيرانية، وتسبب الإصرار و الرفض الإيراني والأوربي المتبادل لمقترحات كل منهما في تصاعد الأزمة بينهما ، وازدادت بشكل كبير بعد أن قررت إيران استئناف بعض أنشطة تخصيب اليورانيوم في محطة أصفهان النووية، بعد أن رفعت الأختام التي سبق وان وضعها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهددت بأنها سوف تعمل على تركيب أجهزة الطرد المركزي [٧٧] .

إزاء الموقف الإيراني الأخير دعت الدول الأوربية الثلاث إلى اجتماع طارئ لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أصدر بدوره قرارا طالب فيه إيران بوقف العمل في مفاعل أصفهان ، والالتزام بالاتفاق مع الاتحاد الأوربي ، وأمهل القرار إيران حتى مطلع شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، لإغلاق محطة أصفهان النووية [٧٨]. ولم تستجب إيران لقرار الوكالة، مما دفع مجلس محافظي الوكالة إلى إصدار قرار أخر في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، أدان من خلاله إيران لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية ، وانتهاكها لمعاهدة حظر الانتشار النووي من خلال قيامها بأنشطة نووية سرية لا تعلم الوكالة الدولية بها ، وهو ما يدعو مستقبلا إلى النظر في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ، وإمكانية فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إيران ضمن مواد الفصل السابع ، من ميثاق هيئة الأمم المتحدة [٧٩] .

شكل هذا التطور تصعيدا حادا وأزمة حقيقية بين الجانبين ، مما دفع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لتهدئة الأجواء من خلال التأكيد على ضرورة حسم الملف النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية[٨٠].

لم يمنع تصريح سترو من قيام الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد على المصادقة على قرار مجلس الشورى الإيراني والصادر في العشرين من تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٥ ، والذي نص على حق إيران في رفض نظام المراقبة المشددة لمنشآتها النووية ، واستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، إذا أحيل ملفها النووي إلى مجلس الأمن ، وهدد القرار أيضا بإمكانية انسحاب إيران من البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه في وقت سابق [٨١].

وعلى الرغم من حالة التصعيد والتأزم بين الجانبين ، فقد أجرت الدول الأوربية الثلاث وإيران جولة أخرى من المفاوضات في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ ، في ظل توقعات بعدم التوصل إلى نتيجة نهائية ، مع إصرار كلا الجانبين على موقفهما ، وقال وصرح الخارجية الإيراني (منوشهر متقي) قائلا " أن المحادثات بين الجانبين يجب أن تكون بلا شروط مسبقة ، وان تضع جدولا زمنيا لاستئناف إيران تخصيب اليورانيوم الذي علق بناءا على اتفاق مع الثلاثي الأوربي عام ٢٠٠٣ " وأضاف " لا نريد محادثات لمجرد إجراء محادثات"[٨٢] . وبالفعل لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق خلال مباحثات كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، وهو ما دفع الحكومة

الإيرانية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ إلى رفع الأختام عن مجمع ناتانز للأبحاث النووية التي قام بوضعها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد دفع الإجراء الإيراني الأخير ،الوكالة الدولية إلى إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن من آذار / مارس ٢٠٠٦ [٨٣] ، والذي أصدر بدوره قرارا في التاسع والعشرين من الشهر ذاته ٢٠٠٦، أمهل بموجبه إيران حتى الحادي والثلاثين من آب / أغسطس ٢٠٠٦ لتعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم ، ولم يشر القرار إلى التهديد بفرض عقوبات على إيران [٨٤] .

بالرغم من رفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن ، فان الاتحاد الأوربي ومن خلال الدول الثلاث (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا) استمرت في جهودها ، وعرضت في محاولة جديدة منها لإقناع إيران بالاستجابة لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، مشروع مفاعل نووي يعمل بالمياه الخفيفة مع مجموعة من الحوافز الأخرى ومنها تعليق مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن ، وتضمن مشروع الاتحاد الأوربي الجديد البنود الآتية :

١. تعترف المجموعة الدولية بحق إيران المشروع في انتاج الطاقة النووية لغايات سلمية انسجاما مع معاهدة الحد من الانتشار النووي، ودعم البرنامج النووي المدني الإيراني بقوة، بما في ذلك بناء مفاعلات جديدة بالمياه الخفيفة عبر مشاريع مشتركة وإقامة موقع يتيح تخزين احتياطي من الوقود النووي يكفي لخمس سنوات بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها .
٢. تعليق مناقشة القضية الإيرانية في مجلس الأمن الدولي .
٣. دعم تنظيم منتدى إقليمي حكومي لوضع الترتيبات الأمنية الإقليمية وعلاقة تعاون حول مسائل أمنية مهمة، بما فيها ضمانات حول وحدة الأراضي والسيادة السياسية .
٤. دعم إنشاء منطقة حرة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .
٥. إقامة شراكة إستراتيجية على المدى البعيد بين الاتحاد الأوربي وإيران، والتعاون في مجال الطائرات المدنية وسحب القيود المفروضة على شركات صنع الطائرات لتصدير طائرات مدنية إلى إيران، وتمكين إيران من شراء طائرات حديثة لأسطولها .
٦. تتعهد إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ووقف كل نشاط مرتبط بالتخصيب، وإعادة المعالجة والقيام بذلك خلال المفاوضات الحالية . ومعاودة تطبيق البروتوكول الإضافي (لعمليات التفتيش الموسعة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية) وتأكيد الوكالة الدولية إن كل المشاكل المطروحة والمسائل الدولية الأخرى قد حلت وأنها في وضع يمكنها من القول أن لا نشاط نووياً مخفي. وهدد الاتحاد الأوربي باتخاذ تدابير ضد إيران إذا لم تتعاون مع المجتمع الدولي منها:

١) تدابير تستهدف البرامج النووية والصواريخ في إيران وحظر تصدير المعدات والتكنولوجيا المتعلقة بهذه البرامج إلى إيران، وتعليق التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنع الشركات المساهمة في هذه الصناعات من الاستثمار، ومنع الإيرانيين من أن يدرسوا في الخارج في اختصاصات متعلقة بالتطور النووي والصواريخ .
٢) تجميد الاتصالات الثنائية ومنع الشخصيات وكبار المسؤولين من الحصول على تأشيرات السفر .
٣) تجميد أصول الأفراد والمنظمات المرتبطة بالنظام والقريبة منه .
٤) حظر على الأسلحة المرسلة إلى إيران .
٥) حظر على تصدير منتجات محددة (منها النفط المكرر ومشتقات نفطية) .
٦) التوقف عن دعم طلب إيران للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنع أي تعاون أو استثمار في إيران في بعض القطاعات .
٧) تجميد أصول المؤسسات المالية الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وخفض حجم القروض المقدمة للحكومة الإيرانية [٨٥] .

رفضت إيران المقترح الأوربي الجديد ، وقال الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ، " " إن الحافز الوحيد المقبول لإيران هو "تنفيذ اتفاقية عدم الانتشار النووي" [٨٦]. كما قدمت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، مجموعة من المقترحات والحوافز للتعاون في المجالين النووي والاقتصادي مع إيران مقابل تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، لكن هذه المقترحات لم تلب الطموحات الإيرانية بسبب نقاط الخلاف حولها وتتلخص الحوافز ونقاط الخلاف بالاتي :

١. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة إيران في تطوير التكنولوجيا النووية الإيرانية للأغراض المدنية مقابل وقف تخصيب اليورانيوم ، والجانب الإيراني يقول أن العرض لا يتضمن ضمانات قانونية أو تنفيذية واضحة أو جدولا زمنيا ، كما لا يتضمن تفاصيل حول طريقة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .
٢. رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران منذ عام ١٩٧٩ ، والخلاف الإيراني بشان هذه النقطة عدم تضمينها جدولا زمنيا أو ضمانات قانونية .
٣. استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك في المفاوضات بين الاتحاد الأوربي وإيران، نقطة الخلاف عدم وجود ضمانات تنفيذية أو تحديد جدول زمني بشأنها .

ودخل الاتحاد الأوربي وإيران بعدها في مباحثات بشان هذه الحوافز ، وطالبت إيران الأوربيين بإزالة الغموض في النقاط الواردة في العرض وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي قائلا " إن النقاط الغامضة تظهر أكثر فأكثر ، كلما تعمق الإيرانيون

في درس العرض " وأضاف " إن النقاط الغامضة تتعلق بمسائل سياسية واقتصادية وطريقة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية " وأكد " ان الرد الإيراني لن يأتي دفعة واحدة " وقد هدد المسؤولون الأوربيون إيران بفرض عقوبات عليها عن طريق مجلس الأمن، إذا استمرت في أنشطتها النووية [٨٧] . وقد بحث الجانبان الأوربي و الإيراني في فيينا في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ هذه الحوافز، والرد الذي قدمته إيران بشأنها في الثاني والعشرين من آب / أغسطس ٢٠٠٦ والذي انتقده المسؤولون الأوربيون بحجة عدم الوضوح، وكانت الفرصة الأخيرة بالنسبة إلى إيران ولتفادي فرض عقوبات دولية عليها ، في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ ، عندما اجتمع خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي ، مع علي لاريجاني مسؤول الملف النووي الإيراني في العاصمة النمساوية (فيينا)، وكانت نتيجة هذه المباحثات كسابقاتها دون التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين [٨٨] ، وهو ما دفع الدول الأوربية الثلاث في نهاية المطاف إلى صياغة مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران ، ونتيجة لمعارضة روسيا الاتحادية للعقوبات، بسبب مصالحها في إيران ،فقد أجريت بعض التعديلات عليها ، وأصدر مجلس الأمن الدولي في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ القرار رقم ١٧٣٧ والذي نص على فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وأخرى مرتبطة ببرنامج إيران النووي وتضمن القرار ما يأتي :

١. على إيران تعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم الحساسة ،وبطريقة يمكن للوكالة الدولية التحقق منها .
٢. على جميع الدول أن تمتنع عن تسليم إيران أو بيعها أو تمويلها مباشرة أية معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن ان تسهم في نشاطات إيران النووية والبالستية ، وحدد القرار هذه الأنشطة بـ (تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمشاريع المرتبطة بالمحركات العاملة بالمياه الثقيلة وتطوير صواريخ معدة لحمل رؤوس نووية) . وحذر القرار إيران في حالة عدم امتثالها ، بفرض عقوبات إضافية وفق المادة ١٤ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ، والتي تنص على فرض عقوبات اقتصادية فقط[٨٩].

جاء الرد الإيراني على القرار الدولي عبر تصريح محمود احمدي نجاد ، الذي وصف القرار الدولي بفرض عقوبات عليها ، بأنه " سياسي وغير قانوني ويفتقر إلى أساس ودليل قانوني " [٩٠] .

لم تستجب إيران لقرار مجلس الأمن الدولي ، واستمرت في أنشطة تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار ١٧٤٧ في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٧ ، والذي فرض عقوبات إضافية على إيران ، ونص القرار الجديد والذي فرض عقوبات أكثر تشددا من القرار رقم ١٧٣٧ وتضمن الآتي :

١. فرض حظر بيع وشراء الأسلحة على إيران .
٢. منع التعامل مع بنك "صباح "والتابع للحكومة الإيرانية .
٣. حظر التعامل مع (٢٨) شخصية وهيئة ومنظمة أورد مجلس الأمن أسماءها في القرار، لارتباطها بالحرس الثوري الإيراني .
٤. حظر سفر الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني ، وان تتحفظ الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة على تنقلاتهم والأخبار عنهم[٩١].

برغم فرض العقوبات الإضافية على إيران ، فان الاتحاد الأوربي لم يقطع اتصالاته بالحكومة الإيرانية ، وأجرى خافيير سولانا عددا من اللقاءات مع علي لاريجاني و سعيد جليلي الذي خلف لاريجاني في إدارة الملف النووي الإيراني ، لكن هذه اللقاءات لم تثمر عن أي تقدم يذكر ، ولم يشهد عام ٢٠٠٧ أي منعطف في مسار أزمة الملف النووي الإيراني . وبقت الأزمة النووية الإيرانية على حالها ، واستمر أطراف الأزمة على مواقفهم [٩٢] . وصّرح محمد البرادعي ، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناسبات عدة " إن الوكالة الدولية لا تستطيع أن تقدم التأكيدات المطلوبة بخصوص الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني " وأعلن البرادعي في اجتماع لمجلس حكام الوكالة الدولية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ " إن سجل إيران في إخفاء أنشطتها النووية يعني أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تكون على ثقة حيال أنشطة إيران الحالية " [٩٣] .

دخلت أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٨ ، ولم تشهد أي انفراج ، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصرارا على مواصلة برنامجها النووي ، وهدد مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي إذا لم يتم حل الأزمة النووية الإيرانية سلميا.

وأمام إصرار إيران على مواصلة أنشطتها النووية ، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي ، قرر الأخير فرض عقوبات أضافية أخرى على إيران ، بموجب القرار رقم ١٨٠٣ الصادر في الثالث من آذار / مارس ٢٠٠٨ والذي دعمته بريطانيا وفرنسا ونص على جملة من العقوبات وهي كالآتي :

١. حظر التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني .
٢. تفتيش الشحنات من وإلى إيران إذا اشتبه بأنها تحوي على سلع تضمنتها العقوبات .
٣. فرض رقابة على أنشطة مصرفي (ملي وصادرات) الإيرانيين لاشتباه بارتباطهما بالبرنامج النووي الإيراني .
٤. على جميع الدول " الالتزام والحذر " فيما يخص عقد اتفاقيات تجارية مع إيران ، أو تقديم أي التزامات بما في ذلك فتح الاعتمادات وتقديم الضمانات أو عمليات التامين .

٥. زيادة عدد المؤسسات والأشخاص المشمولين بتجميد الأرصدة وحظر السفر ، للاشتباه بصلتهم بالبرنامج النووي الإيراني ، حيث شمل القرار الجديد اثنتا عشرة شركة وثلاثة عشر مسؤولا إيرانيا [٩٤].

وبرغم تشديد مجلس الأمن الدولي للعقوبات على إيران ، فانه أكد على أهمية بقاء المفاوضات واعتماد الحلول السلمية والدبلوماسية للملف النووي الإيراني ، وهو ما دفع بعد ذلك الدول الكبرى إلى تكليف خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي بإجراء مفاوضات جديدة مع إيران [٩٥] .

كان موقف إيران من قرار مجلس الأمن الدولي (١٨٠٣) ، والذي فرض المجموعة الأخيرة من العقوبات عليها أكثر تشددا مما سبق،إذ قللت من أهمية القرار وعدته غير قانوني، حيث أكد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ، إن إيران ماضية قدما في برنامجها النووي ، وأعلن وقف التفاوض مع الاتحاد الأوربي ، وأكد على حصر مسألة النقاش بشان الملف النووي الإيراني بين بلاده والوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط ، وشدد على أنّ إيران لن تعود إلى التفاوض مع الاتحاد الأوربي. لكن الرد الإيراني قوبل برفض من قبل الاتحاد الأوربي ، الذي أكد مجددا على عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل تام ، لكن ذلك لم يثن إيران عن قرارها بعدم العودة إلى المفاوضات مع الاتحاد الأوربي [٩٦]. وعلى ما يبدو أن إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية ، وعدم اكتراثها للعقوبات الدولية ، نابع من قناعاتها بان هذه العقوبات ستتلاشى تدريجيا مع مرور الزمن ، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي فرضت على الهند والباكستان بعد أجراء تفجيراتهما النووية عام ١٩٩٨[٩٧]. وبقرار إيران النهائي بوقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي، والتي استمرت لأكثر من أربعة سنوات، انتهى دور الاتحاد من دون أن تحقق هذه المفاوضات أي نجاح في حسم الملف النووي الإيراني ، بل أن بعض المصادر أشارت إلى أن برنامج إيران النووي تطور أكثر خلال فترة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي ولاسيما بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)،من خلال زيادة تركيب أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في عملية تخصيب اليورانيوم[٩٨]. وأصبح الملف النووي الإيراني محصورا بعد ذلك بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائدا ألمانيا ، والتي عرضت مؤخرا على إيران مجموعة من الحوافز في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن الإقليمي ، مقابل وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، لكن إيران رفضت العرض لأنه لم يتضمن حقها بتخصيب اليورانيوم [٩٩] . ولازالت أزمة ملف إيران النووي عالقة ولم تحسم لحد كتابة هذه السطور .

خلاصة:

برزت أزمة ملف إيران النووي على الساحة الدولية منذ عام ٢٠٠٢ ، عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عن وجود مفاعلات نووية سرية في إيران ، لم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية .ومنذ ذلك الوقت اخذ هذا الملف يتأزم تدريجيا ، حتى وصل مرحلة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي وفرض عقوبات دولية على إيران لرفضها إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وإزاء هذا التصعيد وتلافيا لحدوث أي مواجهة عسكرية مع إيران تبنى الاتحاد الأوربي ومن خلال ثلاثة دول من أعضاءه (بريطانيا وفرنسا و ألمانيا) القيام بإجراء مفاوضات مع إيران في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وبدأت المساعي الأوربية منذ نهاية عام ٢٠٠٣ ، وتوصلت مع إيران في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ إلى اتفاق تعهدت فيه الدول الأوربية بتقديم حوافز تجارية واقتصادية وتقنية مقابل تخلي إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وقد أعلنت إيران بموجب هذا الاتفاق تعليقها أنشطة تخصيب اليورانيوم بصورة وقتية ، أثناء فترة المفاوضات فقط .

استمرت المفاوضات الأوربية – الإيرانية لأكثر من أربع سنوات ، تقدمت خلالها الدول الأوربية بالعديد من العروض والحوافز إلى إيران التي رفضت بدورها تلك الحوافز لأنها لم تتضمن السماح لإيران القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم ، وهو ما دفع الجانب الإيراني إلى استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وبالمقابل قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي في آذار / مارس من عام ٢٠٠٦ ، والذي أصدر بدوره عدد من القرارات طالب فيها إيران بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكن إيران لم تستجب لقرارات مجلس الأمن الدولي ، الأمر الذي دفع مجلس الأمن في نهاية المطاف إلى إصدار ثلاثة قرارات (١٧٣٧ –٢٠٠٦) ، (١٧٤٧ – ٢٠٠٧) ، (١٨٠٣ – ٢٠٠٨) ، فرض بموجبها عقوبات دولية على برنامج إيران النووي وكل ما يتعلق به ، وقد دفع القرار الثالث إيران إلى إعلان إنهاء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي ، وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورغم انتهاء هذه المفاوضات لكن ملف إيران النووي لم ينته لحد كتابة هذه السطور، والخيارات الدولية في التعامل مع هذا الملف مستقبلا مفتوحة على كل الاحتمالات .

مصادر البحث وهوامشه

(١) محمد وصفي أبو مغلي ، ((حقيقة القدرات النووية الإيرانية)) ، مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة) ، العدد ٣-٤ ، السنة ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .

(٢) احمد عبد الحليم ، ((خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين : حقائقها واحتمالات تطورها)) ، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) ، العدد ٢٧١ ، السنة ٢٠٠١ ، ص ١٣١ .

(٣) رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، (الأوائل للنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠٠٦) ، ص ١١٤ ؛
(Nuclear Program Of Iran) , :www.er. Wikipedia.org./wiki/Nuclear_program _of Iran

(٤) أقرت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ بعد ان وافقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا . للتفاصيل حول بنود المعاهدة والدول التي وقعت عليها انظر : ك . سوبر أهماينام ، أساطير وحقائق نووية ، ترجمة جلال عبد القادر السامرائي ،(دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – ١٩٨٧) ، ص ص ٣٣٩ – ٣٥٢ .

(٥) إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة ، تأسست عام ١٩٥٦ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ومجموعة اخرى من الدول ،وقد اجتمع مندوبو ثمانية عشر دولة في العاصمة الأمريكية واشنطن ووضعوا مسودة النظام الأساسي للمنظمة ، والمكّون (من ٢٣ مادة) ، واعترف رسميا بها منذ عام ١٩٥٧ ، ومقرها العاصمة النمساوية فيينا. محمد سالم الكواز ،((البرنامج النووي الإيراني : النشأة، التطور ، الدوافع)) ، بحث غير منشور محفوظ في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، السنة ٢٠٠٦، ص ٢ .

(٦) تميم هاني خلاف ، ((القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والإقليمي)) ، مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام ، القاهرة) ، العدد ١٤٢ ، السنة ٢٠٠٠ ، ص ١٥١ ؛
(Nuclear Program Of Iran),Op.Cit

(٧) الكواز، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٨) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣١ ؛ فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر ، ((الأزمة النووية الإيرانية – التطورات – الدوافع والدلالات الاستراتيجية)) ، مجلة دراسات إيرانية ، (مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة) ، العدد ٥-٦ ، السنة ٢٠٠٦ ، ص ١٣٦ .

(٩) خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(١٠) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣١ .

(١١) أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص٤١ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص٤١ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص٤٦ .

(١٤) إبراهيم خليل العلاف ، القدرات النووية في الشرق الأوسط ، سلسلة شؤون إقليمية رقم (١٠) ، (دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص ٣٢ ؛ صحيفة الزمان (لندن) ، ١٩ / ٦ / ٢٠٠٤) . أشار الراوي في كتابه البرنامج النووي الإيراني، إلى أن تعليق إيران لنشاطاتها النووية بعد عام ١٩٧٩ يعو إلى الأسباب التالية :

١ . عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية لإكمال العمل في مفاعلات بوشهر ، في الوقت الذي رفض فيه الحصول على المساعدات الضرورية من الخارج .
٢. هروب اغلب الخبراء النوويين الإيرانيين بعد قيام الثورة الإيرانية إلى الخارج.
٣. رفض الدول الغربية و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا التعاون مع النظام الإيراني الجديد .
٤. لم تكن لدى الحكومة الإيرانية الجديدة اتجاه نحو إعطاء أهمية لبناء المشاريع النووية أو السعي لتجهيزها بالمواد اللازمة لها . الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(١٥) الكواز ، المصدر السابق ، ص ٧ . أشارت بعض المصادر إلى أن الحكومة الإيرانية الجديدة التي جاءت بعد سقوط نظام الشاه ، لم توقف النشاطات النووية بشكل كامل ، بدليل استمرار العمل في المفاعل في كلية أمير آباد التكنولوجية ، واستمرار عمل أكثر من ١٣ خبيرا نوويا و٣٠٠ فنيا في محطة بوشهر النووية وتعيين آية الله بهشتي عام ١٩٨١ مسؤولا عن إدارة البرنامج النووي الإيراني . الراوي ، المصدر السابق ص ص ١١٩ –١٢١ .

(١٦) أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص٤٧ . للتفاصيل حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية الجديدة تجاه مفاعلاتها النووية والشركات العاملة.انظر الراوي، المصدر السابق، ص ص ١١٨–١١٩.

(١٧) الكواز ، المصدر السابق ، ص ٧ ؛ الخزار وناصر ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٦–١٣٧ .

(١٨) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٢ .

(١٩) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٢٠) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٢ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

(٢٢) خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١ ؛ العلاف ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢٣) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ ؛ خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٢٤) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٣٢ ؛ خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١. للتفاصيل حول التعاون النووي الإيراني – الصيني انظر الكواز ، المصدر السابق ، ص ص ١٠ – ١١

(٢٥) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢٦) للتفاصيل حول التعاون النووي الإيراني– الروسي، انظر الراوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٢ – ١٣٥ ؛ الكواز ، المصدر السابق ، ص ص ١١–١٣ ؛ الخزار وناصر ، المصدر السابق ، ص٨ ١٢.

(٢٧) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ ؛ صحيفة الزمان ، ١٩ / ٩/ ٢٠٠٤.

(٢٨) خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٢٩) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ .

(٣٠) العلاف ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦ – ٣٧ ؛ خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٣١) منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (مجاهدي الشعب الإيراني) هي أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية. تأسست المنظمة عام ١٩٦٥ على أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه. وبعد سقوط نظام الشاه نتيجة الثورة بقيادة آية الله الخميني في عام ١٩٧٩ والتي أدت منظمة مجاهدي خلق دورًا كبيرًا في انتصارها بعد أن أعدم نظام الشاه مؤسسيها وعددًا كبيرًا من أعضاء قيادتها، ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد وصلت بعد عامين ونصف العام من الثورة إلى حد التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم ومستمر . للمزيد من التفاصيل انظر : (منظمة مجاهدي خلق) على الموقع:

www.ar.Wikipedia.org./wiki

(٣٢) كينيث آر . تيرمان ، العد العكسي للأزمة : المواجهة النووية المقبلة مع إيران ،ترجمة دار العلم للملايين، (دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص ص٢٨٥ –٢٨٦؛

Robert J. Einhorn ((A Transatlantic Strategy on Iran s Nuclear program)) , Autumn - 2004 , : www. twq . com /04 autumn / docs / einhorn .pdf .

(٣٣) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ ؛

(Nuclear Weapons Developments 2002 -2006) ,:www. Global Security-.org /wmd/world/iran/nuke.htm

(٣٤) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣٦) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .س

(٣٧) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٣٨) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٣٩) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ ؛ محمد سالم احمد الكواز ، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني ، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٦) ،(دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦)،ص ٥٦.

(٤٠) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ ؛ الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٥٧.

(٤١) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٤٢) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ ؛

Landau And Ephraim Asculai, ((Iran s Nuclear program and Negotiations with the Eu -3)) November 2005 :www. tau . ac .il / jcss / sa /v8 n3 p3 an –html

(٤٤) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

(٤٥) أشار تقريرالبرادعي الثالث والذي رفعه إلى مجلس الوكالة في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٣ إلى عدد من الحالات ضمن النشاطات النووية الإيرانية والتي سجلت في غير صالح إيران . للتفاصيل انظر : الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ ؛ (Nuclear Program Of Iran),Op.Cit

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ ؛

John Wolf stall, ((Understanding Iran's Nuclear maneuvers)) , January 12-2006 : www. csis.org/media/csis/pubs/060112_ wolf stall hat . pdf

(٤٨) Robert J. Einhorn. Op. Cit .

(٤٩) إثمار كاظم العبيدي ، الأزمة النووية الإيرانية بين الضربة الأمريكية والدبلوماسية الأوربية ، سلسلة أوراق دولية،(مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ١٥١ ، السنة ٢٠٠٦ ص١٨ ؛ الراوي، المصدر السابق ، ص ١٩٣،ص ٢٣٣ .

(٥٠) علي محمد حسين العامري ، أزمة إيران النووية بين التصعيد والتهدئة ، سلسلة أوراق دولية ، (مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد) ،العدد ١٥٥ ، السنة ٢٠٠٧ ، ص ١٤ ؛ الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ ، ص ٢٣٣؛ الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية، ص ٥٨.

(٥١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، ١/ ٢/ ٢٠٠٤ .
(٥٢) صحيفة الزمان (لندن) ، ١٠ / ٦ / ٢٠٠٤ .
(٥٣) صحيفة الزمان ، ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ ؛ ١٩ / ٩ / ٢٠٠٤ .
(٥٤) صحيفة التآخي (بغداد) ، ٧ / ٩ /٢٠٠٤ .
(٥٥) صحيفة الزمان ، ٨/ ٩ /٢٠٠٤ .
(٥٦) صحيفة الرأي (بغداد) ، ١٤ /٩ /٢٠٠٤ .
(٥٧) جاءت المبادرة الأوربية بعد اتفاق تم بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠٤ ، وتضمن الاجتماع الذي ضم الدول الصناعية الثمانية :
١. تعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في مكافحتها لتهريب المخدرات .
٢. أن تقوم إيران بتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم ولمدة غير محددة .
٣. إذا علقت إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم ، فان الاتحاد الأوربي على استعداد لإجراء مفاوضات مع إيران بشان التعاون التجاري .
٤. استعداد الاتحاد الأوربي دعم انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية .
٥. سيتعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في إطار مكافحة " الإرهاب " وستبقى منظمة مجاهدي خلق في نظر الأوربيين " منظمة إرهابية " والعمل من أجل القضاء على عناصرها .
فرقد داؤود سلمان ، المبادرة الأوربية لحل الأزمة النووية الإيرانية ، نشرة شؤون إيرانية (مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة) ، العدد ٤ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ص ٢ ؛ الراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
(٥٨) حيدر عبد الواحد ناصر، العصا والجزرة أو صفقة الفرصة الأخيرة. هل ستكون بداية النهاية للأزمة ؟، نشرة شؤون إيرانية (مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة) ، العدد ٤ ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ ، ص ٣ ؛ صحيفة الصباح (بغداد) ، ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٤ .
(٥٩) صحيفة الزمان ، ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٤ .
(٦٠) صحيفة الشرق الأوسط ، ٦ /١١/٢٠٠٤.
(٦١) صحيفة التآخي ، ٢٦ /٣ / ٢٠٠٥ ؛ الراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .
(٦٢) الراوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٦-٢٣٧ .
(٦٣) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
(٦٤) صحيفة الشرق الأوسط ، ١/ ١٢ / ٢٠٠٤ .
(٦٥) صحيفة التآخي ، ٢٦ /٣ / ٢٠٠٥ .
(٦٦) صحيفة الزمان ، ٥ /٣ /٢٠٠٥ .
(٦٧) صحيفة الزمان ، ٧ /٣ /٢٠٠٥ .
(٦٨) صحيفة الصباح ، ١٦ / ٥ / ٢٠٠٥ .
(٦٩) المصدر نفسه .
(٧٠) صحيفة الزمان ، ٢٣ /٣ /٢٠٠٥ .
(٧١) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
(٧٢) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٨ / ٦ /٢٠٠٥ .

(٧٣) صحيفة الزمان ، ١٨ /٧ /٢٠٠٥ .

(٧٤) صحيفة الزمان ، ٢٦ /٧ /٢٠٠٥ .

(٧٥) منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية ١٥٢ عضو من دول العالم أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام١٩٩٥. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. ar.wikipedia.org/wiki

(٧٦) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٩ ؛

Muhammad Sahimi , ((Iran Nuclear program , The European unions proposal , Iran Defiance , and the Emerging Crisis)), 9-9-2005. www. payvand .com /news /05/sep/1070 . html-60k.

(٧٧) العامري ، المصدر السابق ، ص ١٥ ؛ صحيفة الزمان ، ٨ /٨ /٢٠٠٥ ؛

Muhammad Sahimi , Op.Cit .

(٧٨) صحيفة الشرق الأوسط ، ١٤ / ٨ /٢٠٠٥ ؛

(Nuclear Weapons Developments 2002-2006) , Op .Cit .

(٧٩) العامري ، المصدر السابق ، ص ١٥ ؛

(USA-Europe Statement onIran),:www.brookings.edu/fp/cuse/Iran_Statement . pdf

(٨٠) العامري ، المصدر السابق، ص ١٥ .

(٨١) صحيفة الصباح ، ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٥.

(٨٢) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢١ / ١٢ /٢٠٠٥ ؛ ٢٢ / ١٢ /٢٠٠٥ .

(٨٣) صحيفة الزمان ، ٣٠ / ٣/ ٢٠٠٦ ؛

Sharon Squassoni,((Iran Nuclear program : Recent Developments)) , September – 6-2006 , www. fas . org /sgp/ crs / nuke / Rs 21592 . pdf .

(٨٤) صحيفة التآخي ، ٤/٨ / ٢٠٠٦؛ Ibid

(٨٥) صحيفة الزمان ، ٢١ / ٥/ ٢٠٠٦ ؛ Ibid

(٨٦) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٥ / ٥ /٢٠٠٦ .

(٨٧) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٢ / ٧ /٢٠٠٦ .

(٨٨) صحيفة الزمان ، ١١ / ٩/ ٢٠٠٦ ؛ صحيفة التآخي ، ٩/١٢ / ٢٠٠٦ .

(٨٩) صحيفة الزمان ، ٢٣ / ١٢/ ٢٠٠٦ ؛ ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦؛ (Nuclear Weapons Developments)

(٩٠) صحيفة الزمان ، ١١ / ١/ ٢٠٠٦؛

Philip H. Gordon ((America , Europe , And the Nuclear challenge from Iran)) , Jun 17-18-2007 : www. gmfus .org / doc / Gordon Philip _Us Iran . pdf .

(٩١) (إيران والمسألة النووية) ، مقالة منشورة بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٠٧ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : WWW.BBC ARABIC.COM

(٩٢) (الملف النووي الإيراني في ٢٠٠٧ ... قطار بلا كوابح) : مقالة منشورة بتاريخ ٢٣ / ١٢ /٢٠٠٧ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : WWW. BBC ARABIC .COM

(٩٣) المصدر نفسه .

(٩٤) (مجلس الأمن الدولي يقر مجموعة ثالثة من العقوبات على إيران) (نشرة واشنطن) ، مقالة منشورة بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠٠٨ في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على موقع مكتب الأعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية WWW.USINFO. STATE .GOV . COM.

(مجلس الأمن يشدد العقوبات على إيران) ، مقالة منشورة بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠٠٨ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : WWW.BBC ARABIC .COM

(٩٥) المصدر نفسه . لقد انعكست العقوبات الدولية بشكل مباشر على المجتمع الإيراني ، وأثرت سلبيا عليه . للمزيد من المعلومات حول أثار هذه العقوبات على إيران انظر :

(Frequently Asked Questions on Iran Nuclear program) August 30 - 2007 in :www.aipac.org/publicions/AIPAC Analyses FAQs Iran Nuke 8-30-2007.pdf

(٩٦) (قراءة تحليلية للقرار (١٨٠٣) بشان البرنامج النووي الإيراني ، مقالة منشورة بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٨ في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

WWW.AKHBAR ALKHALEEJ . COM .

(٩٧) Robert J. Einhorn Op.Cit

(٩٨) للمزيد من التفاصيل حول تطور برنامج إيران النووي ومدى ما ركبته من أجهزة طرد بعد عام ٢٠٠٥ انظر:

David Albright ((Iran s Nuclear program : status and uncertainties)) March 15-2007:www.isis-online .org /publications/iran/Albright Testimony 15 March 2007

(٩٩) (الدول الكبرى تشترط على إيران وقف تخصيب اليورانيوم)، مقالة منشورة بتاريخ ٤ /٥ / ٢٠٠٨ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

WWW. AHRAM . org . ed / INDEX .asp ? cur FN = woral3 , Htm&D/D = 9572 .

خارطة تبيّن المواقع النووية الإيرانية الرئيسة

نقلا من شبكة المعلومات الدولية عن الموقع

news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_stm – k